



## البرنامج الانتخابي للمرشحة إيمان حسن شويطر



مرشحة «قائمة تقدم» في الدائرة العاشرة في محافظة العاصمة

المناطق ومجمعاتها:

العكر الغربية (625-626) + نويدرات (644)

+ سند (743-745) + مدينة عيسى (815)





ينطلق برنامجنا الانتخابي من المبادئ التي نصّ عليها ميثاق العمل الوطني وأحكام الدستور، ومن الانحياز الصارم إلى جانب أوسع الفئات الشعبية، مرتكزا على كل الثوابت التي اشتمل عليها برنامج قائمة «تقدّم» الانتخابية، ومنها توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتعزيز الوحدة الوطنية بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التفرقة والتمييز والطائفية، ويهدف إلى تحقيق أبرز المهام والقضايا الشاخصة أمام مجلس النواب، وفي مقدمتها:

### **أولاً: في الاختصاص الرقابي**

والطفولة والمرأة والاسرة كقانون أحكام الاسرة وصندوق النفقة، وقانون الاجراءات الشرعية وقانون الحماية من العنف الأسري.

1. مناقشة وإقرار برنامج الحكومة.

2. تفعيل اختصاصات مجلس النواب الرقابية على أعمال الحكومة.

7. العمل على تعديل النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية، والنص على نظام التدابير المؤقتة (الكوتا) لتمكين المرأة من الوصول إلى المجالس المنتخبة بعددٍ يتناسب مع وجودها في المجتمع.

3. الرقابة والمحاسبة بما يتوصل إليه تقرير ديوان الرقابة المالية والادارية.

### **ثانياً: في الاختصاص التشريعي**

8. العمل على بيان ومعالجة أوجه القصور والنواقص في سائر القوانين المعمول بها والمتعلقة بملفات العدالة الاجتماعية والخدمات العامة في: العمل، الصحة، التعليم، والسكن.

1. مناقشة وإقرار مشروع قانون الموازنة العامة للدولة.

2. مناقشة وإقرار تعديلات قانون التأمين الاجتماعي.

3. إعادة النظر في السياسة الضريبية.

### **الحق في العمل**

« احتواء البطالة وتوفير فرص العمل اللائق ذي الأجر الكريم ورعاية محدودي الدخل وتطوير نظام الضمان الاجتماعي. « وضع خطط لإحلال المواطنين محل الأجانب في وظائفهم التي لا تتطلب تخصصات نادرة.

4. تعزيز وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية وتحويلها الى سلطات محلية فعلية مختصة بالشأن البلدي تتمتع باستقلال مالي وإداري بعيداً عن هيمنة الأجهزة التنفيذية.

5. العمل على تعديل دستوري يلغي المادة (87) من الدستور التي تعطي الحكومة الحق في عرض مشروعات القوانين التي تنظم موضوعات اقتصادية أو مالية بصفة مستعجلة.

« سن قانون واضح بشأن الحد الأدنى للأجور ومراجعتة دورياً وتوفير المعلومات والإحصاءات الدقيقة عن سوق العمل ومؤشر الأسعار والمواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل.

6. العمل على تطوير ومعالجة النواقص والقصور في القوانين المتعلقة بالأمومة



## الحق في الصحة

« تطوير منظومتي الصحة والرعاية الصحية، بزيادة المستشفيات العامة وعدد المراكز الصحية.

« تقليص فترات الانتظار للحصول على المواعيد الطبية.

« معالجة العجز في توفير الأدوية ووضع رقابة صارمة على عملية صرفها، وزيادة الطاقة الاستيعابية في عدد الأسرّة.

« معالجة الأخطاء الطبية وإجراء تحقيقات شفافة فيها وإصدار قانون التأمين ضد الأخطاء الطبية.

## الحق في السكن

« التأكيد على ما جاء به القرار الوزاري الجديد بفصل راتب الزوج عن الزوجة عند تقديم الطلبات الجديدة للحصول على الخدمة الإسكانية، والسعي إلى فصل راتب الزوجة عن زوجها حين تتقدم بطلب الخدمة الإسكانية أسوة بزوجها.

« تفعيل الخطة الإسكانية المستقبلية التي أقرّها مجلس الوزراء عام 2009، والتي تهدف إلى تقليص فترات الانتظار والنظر في جميع الطلبات وتلبية كافة طلبات الإسكان التي على قوائم الانتظار، واستيعاب الطلبات الجديدة بفاعلية.

« توفير الأراضي لتخصيصها للإسكان، وعرض بديل للأراضي التي كانت مخصصة أساساً للإسكان وحُولت للاستثمارات التجارية.

« سرعة توزيع الوحدات السكنية الجاهزة في المشاريع الاسكانية.

## الحق في التعليم

« تعزيز مستويات إتقان الكفاءات في كافة المراحل التعليمية، وتطوير برنامج إعداد وتدريب أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية.

« تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني، بتوفير مسارات جديدة للتعليم المهني الثانوي، وتأسيس كلية تقنية، وزيادة عدد المدارس الصناعية، ووضع السياسات والمعايير للتعليم والتدريب الفني والمهني وسد الفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات المكتسبة لدى خريجي الثانوية الصناعية.

« تعزيز الشفافية في نظام القبول بالجامعات بنشر نتائج الثانوية العامة في الصحف المحلية ونتائج توزيع خطة البعثات المعلنة ونتائج توزيع الشواغر من خطة البعثات وعدالة توزيعها.

9. إعادة هيكلة الدعم بهدف زيادة حجم الدعم للفئة المستهدفة منه ووصوله إلى مستحقيه من المواطنين وزيادته لتمكين الشريحة المستهدفة ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع وزيادة حصتها منه وأن لا ينتقص من المبلغ المخصص له في الميزانية العامة.

10. حماية المال العام وأملاك الدولة وأراضيها وشواطئها وتسخيرها لخدمة التنمية، وحماية البيئة البحرية والبرية.

11. تطوير منظومة التشريعات التي تعزز من حقوق المواطن وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع، وإتاحة الفرص للمواطن للحصول على المعلومات، والتي تؤكد سيادة القانون وتعزز من استقلال القضاء وترسي مبدأ المواطنة كأساس للمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

12. الوقوف إلى جانب عمال البحرين في مطالبهم من أجل تحسين ظروف العمل وتعزيز دورهم النقابي ومشاركتهم في صنع القرار.

## إيمان حسن شويطر

« جامعية، خريجة جامعة البصرة، العراق.

« تخصص: إدارة ومحاسبة.

« عضو اللجنة المركزية للمنبر التقدمي.

« عضو جمعية نهضة فتاة البحرين والأمين المالي السابق فيها، رئيسة سابقة لجمعية

المرأة البحرينية، عضو الجمعية العمومية والأمين المالي ومسؤولة العلاقات الداخلية

والخارجية لثلاث دورات في الاتحاد النسائي البحريني.

« مثلت الحركة النسائية البحرينية في محافل داخلية وعربي وعالمية، آخرها مؤتمر

حول تجارب العمل النسائي في أسبانيا ودول عربية مختارة في جامعة برشلونة، إسبانيا.

« خدمة 25 عاما في الهيئة العامة لصندوق التقاعد، رئيسة سابقة لقسم الإشتراكات.

 @Emanshowauter1

 @Emanshowauter

**مرشحة «قائمة تقدم»**

**في الدائرة العاشرة في محافظة العاصمة**

**المناطق ومجمعاتها:**

**العكر الغربية (625-626) + نويدرات (644)**

**+ سند (743-745) + مدينة عيسى (815)**



**عدالة - حريات - شفافية**

**لِيَكُنَّ الصَّوْتُ الْوَطَنِي حَاضِرًا**